

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن فعله بغير إذنها : فعليه مهر المثل .  
قوله وإن فعله بغير إذنها فعليه مهر المثل .  
فيكمله الزوج على الصحيح من المذهب قدمه في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و  
المستوعب و الخلاصة و المغني و المحرر و الشرح و النظم و الرعايتين و الحاوي الصغير و  
الفروع وغيرهم .

ويحتمل أن لا يلزم الزوج إلا المسمى والباقي على الولي كالوكيل في البيع وهو لأبي الخطاب .

قلت : وهو الصواب وقد نص عليه الإمام أحمد C واختاره الشيخ تقي الدين قدمه في القواعد  
في الفائدة العشرين وقال : نص عليه في رواية ابن منصور .  
قال في الفروع : وبدون إذنها يلزم تتمته ويضمنه الولي .  
وعنه : تتمته عليه كمن زوج بدون ما عينته له قال : ويتوجه كخلع .  
وفي الكافي : للأب تعويضها .

قوله وإن زوج ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل : صح ولزم ذمة الابن هذا المذهب .  
قال القاضي : هذا المذهب رواية واحدة .  
وجزم به في المحرر و الوجيز و المنور وغيرهم .  
وقدمه في المغني و الشرح و الفروع وغيرهم وصححه في النظم وغيره .  
وعنه : على الأب ضمنا .

وعنه : أصالة : ذكرهما الشيخ تقي الدين .  
ويقل ابن هانئ : يلزم ذمة الابن مع رضاه .

وقيل : لا يتزوج له بأكثر من مهر المثل واختاره القاضي .

وتقدم ذلك بأبسط من هذا في أركان النكاح وبعد قوله الثاني : رضی الزوجين .

فعلى المذهب : لو قضاء عنه أبوه ثم طلق ابنه قبل الدخول - وقيل : بعد البلوغ - فنصف

الصداق للابن دون الأب قاله في الرعاية